حل الدولة الواحدة كأساس لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بين تحديات الواقع وإمكانية التطبيق

The one-state solution as a basis for settling the Palestinian-Israeli conflict between Reality challenges and applicability

د. منصور أبو كريم: باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، غزة، فلسطين.

Dr. Mansour Abu Karim: Researcher in political affairs and international relations, Palestine, Gaza

Email: m.kraeem1975@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i3.125

الملخص:

تناولت هذه الدراسة خيار الدولة الواحدة كخيار لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بعد فشل خيار حل الدولتين عقب انغلاق أفق التسوية ووصول عملية السلام لطريق مسدود نتيجة صعود اليمين القومي والديني لسدة الحكم في إسرائيل، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي للتأصيل والبحث عن مفهوم الدولة الواحدة في الفكر السياسي الفلسطيني. المنهج الوصفي التحليلي لوصف تحليل مفهوم الدولة الواحدة كرؤية لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، القائم على فكرة اتحاد الشعبين في دولة واحدة ديمقراطية، عقب القضاء على الدولة الصهيونية والعنصرية. وبينت الدراسة الفرق بين الدولة الواحدة والدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، وأوضحت الركائز التي يبنى عليها طرح الدولة الواحدة كخيار للتسوية من وجهة نظر أصحاب هذا الخيار، والصعوبات والتحديات التي تحول دون تطبيقه، كما أوضحت أهمية خيار حل الدولتين كأساس للتسوية رغم صعوبة تحقيقه، وأظهرت أن حل الدولة الواحدة كخيار للتسوية مع إسرائيل، رغم أهميته من الناحية الفكرية، حيث يساهم في وضع إسرائيل في مأزق بين ديمقراطيتها وعنصريتها، في ظل تراجع فرص التسوية وفق مبدأ حل الدولتين، إلا أنه خيار للتسوية لا يمكنه أن يمثل مخرجًا لأزمة فشل مسار التسوية وتراجع فرص تطبيق حل الدولتين، في ظل استمرار إسرائيل في تثبيت حقائق الجديدة على الأرض عبر الاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي. وتوصلت الدراسة لنتيجة أن حل الدولة الواحدة بالإضافة لصعوبة تطبيقه من الناحية العملية ينطوي على مخاطر عديدة تتعلق بنسف الهوية الفلسطينية والسردية التاريخية للشعب الفلسطيني والمكتسبات التي تحققت في المنظومة الدولية، وسوف يعني أيضًا التخلي طواعية عن قرارات الشرعية والقانون الدولي التي تمثل حصانة للطرف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل كدولة فوق القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، حل الدولتين، حل الدولة الواحدة، الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي

Abstract:

This study dealt with the one-state option as an option for settling the Palestinian-Israeli conflict, after the failure of the two-state solution after the settlement horizon closed and the peace process reached a dead end as a result of the rise of the national and religious right to power in Israel. It is based on presenting the one-state solution as an option for the settlement from the point of view of the owners of this option, and the difficulties and challenges that prevent its implementation. It also showed the importance of the two-state solution as a basis for the settlement, despite the difficulty of achieving it. The study showed that the one-state solution as an option for a settlement with Israel, despite its importance from an intellectual point of view, contributes to putting Israel in a dilemma between its democracy and its racism, in light of the declining chances of a settlement according to the principle of the two-state solution. The settlement and the decline in the chances of implementing the two-state solution, in light of Israel's continued establishment of new realities on the ground through settlements, Judaization and land confiscation. She explained that this option, in addition to the difficulty of implementing it in practice, entails many risks related to undermining the Palestinian identity, the historical narrative of the Palestinian people, and the gains that have been achieved in the international system. international.

Keywords: Palestinian issue, two-state solution, one-state solution, Palestinian-Israeli conflict

الإطار المنهجي للدراسة:

أولًا: المقدمة:

يمثل خيار حل الدولة الواحد أحد الخيارات السياسية المطروحة دائمًا لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس وجود دولة واحدة يتعايش فيها الفلسطينيين والإسرائيليين مع بعضهم البعض، نظرًا لصعوبة تحقيق مبدأ حل الدولتين، – القائم على الفصل– نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي أدت لنسف جهود التسوية عقب وصول عملية السلام لطريق مسدود.

في كل مرة يتم الحديث فيها عن انغلاق أفق التسوية ووصول عملية السلام لطريق مسدود يتم طرح الدولة الواحدة كخيار يمكن اللجوء إليه كحل بديل عن خيار حل الدولتين، بعد ما عملت إسرائيل على نسف هذا الخيار والخروج من عملية السلام ومسار أوسلو، عبر سياسة تثبيت حقائق جديدة على الأرض من خلال الاستيطان والتهويد، والتنكر للحقوق الفلسطينية المشروعة في قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين.

لقد عملت إسرائيل تحت حكم اليمين الديني بزعامة حزب الليكود على تدمير مسار التسوية والخروج الناعم من مسار أوسلو، والحدّ من تطلعات الفلسطينيين عبر استمرار المرحلة الانتقالية للأبد، ونسف إمكانية قيام دولة فلسطينية، وتقزيم دور السلطة الفلسطينية، وتحويلها لوكيل أمني من الباطن، واحداث انقسام داخلي فلسطيني، للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

في هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على طرح الدولة الواحدة كخيار للتسوية السياسية، والتحديات والصعوبات التي تعتري تطبيق هذا الخيار، في ظل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني المتطرف، والفرق بين الدولة الواحدة وبين الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، وأهمية خيار حل الدولتين من الناحية السياسية والقانونية رغم صعوبة تطبيقه.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

شكل صعود اليمين الديني بزعامة نتنياهو وحزب الليكود نهاية لجهود التسوية والسياسية وعملية السلام التي بدأت مع مؤتمر مدريد عام 1993، والتي تمخض عنها التوقيع على اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. لقد مثل صعود اليمين الديني لسدة الحكم نهاية لمبدأ حل الدولتين، كأساس للتسوية، مما أعاد بقوة الحديث عن خيار الدولة الواحدة كأساس للتسوية في ظل صعوبة تجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع نتيجة سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي.

وتمكن مشكلة هذه الدراسة في بحث إمكانية تطبيق مبدأ الحل الواحد كأساس للتسوية، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: **خيار الدولة الواحدة كأساس للتسوية السياسية بين: تحديات الواقع وإمكانية التطبيق؟**

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما الأسس الفكرية والتاريخية لمبدأ الدولة الوحدة في الفكر السياسي الفلسطيني؟
2. ما هو الفرق بين الدولة الواحدة والدولة ثنائية القومية؟
3. ما مدى إمكانية تطبيق مبدأ حل الدولة الوحدة؟
4. ما هو الموقف الإسرائيلي من تطبيق مبدأ الدولة الواحدة؟
5. ما تداعيات تطبيق مبدأ الدولة الواحدة على الحقوق الفلسطينية المشروعة ؟

ثالثًا: منهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** للتأصيل والبحث عن مفهوم الدولة الواحدة في الفكر السياسي الفلسطيني.
- **المنهج الوصفي:** هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [1]. وسوف تستخدم الدراسة هذا المنهج لوصف وتحليل رؤية الدولة الواحدة كأساس للتسوية السياسية، والفرق بين الدولة الواحدة والدولة ثنائية القومية.
- **اقتراب/مدخل الجماعة:** يقوم هذا النموذج على اعتبار أن السياسة العامة تتخذ مسارها المرغوب من قبل الجماعة التي تتعاظم درجة تأثيرها وضغطها من خلال عدد أفرادها الأقوياء، والثروة التي يحوزون عليها، والتنظيم المحكم والقوة التي تحيط بناءها، باعتبار أن الجماعة هي الجسر القائم بين الحكومة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى، ما يجعل صانع السياسة حسب هذا النموذج مدفوع بالضغط الذي تمارسه عليها الجماعات[2]. وسوف يتم توظيف هذا الاقتراب

---

[1]– دويدري، رجاء، وحيد: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق:2000، ص 185.

[2] المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الطبعة الأولى، دار الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987م، ص149–152. أوشن سمية، **نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار**، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012م.

لتحليل رؤية المؤيدين والمعارضين لمبدأ الدولة الواحدة، كأساس لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

- **الاقتراب المؤسسي:** لقياس مستوى المؤسسية طرح هانتغتون (عالم السياسة الأمريكي)، أربعة معايير عن مؤشرات المؤسسية بالنسبة إلى الأحزاب السياسية هي: القدرة على التكيف، ودرجة التشعب والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتماسك والتجانس، ونحن نستخدم المنهج المؤسسي؛ بهدف دراسة الموقف الإسرائيلي من طرح الدولة الواحدة كأساس للتسوية[1].

رابعًا: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها:

- معرفة الخلفية التاريخية لمبدأ الدولة الواحدة في الفكر السياسي الفلسطيني.
- تحليل وتوضيح الفرق بين الدولة الديمقراطية والدولة والوحدة والدولة ثنائية القومية.
- تبين الموقف الإسرائيلي من مبدأ الدولة الواحدة كأساس للتسوية.
- تكشف مخاطر تطبيق مبدأ حل الدولة الواحدة على الحقوق الوطنية الهوية الفلسطينية.

خامسًا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة، كونها

- توضح تحديات وصعوبات تطبيق مبدأ الدولة الواحدة كأساس للتسوية.
- تسلط الضوء على موضوع الدولة الواحدة وهو من المواضيع التي أصبحت مثارة بقوة خلال الفترة الماضية.
- تساعد الباحثين والطلاب المهتمين بقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومآلاته.
- توضح المخاطر والتحديات التي تقف أمام إمكانية تطبيق مبدأ الدولة الواحدة.
- تقدم للقارئ العربي والفلسطيني صورة واضحة عن الخيارات المطروحة للتسوية، وإمكانية تطبيقها.

[1]Huntington. Samuel. P, "Political Order in Changing Societies" (Bombay: Vatkis Feffer and Siman Pri vate L.T.D., 1975) p.23.

سادسًا: مصطلحات الدراسة:

- **الدولة الديمقراطية:** الديمقراطية هي إحدى المثل العليا المعترف بها عالميا، كما أنها إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتمثل الديمقراطية بيئة مناسبة لحماية حقوق الإنسان والمواطنة، ومنظومة الحقوق الفردية والعامة. مفهوم الدولة الديمقراطية يشير إلى وجود مواقف تعبر عن نزعة إنسانية للتعايش بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق. تعتبر حركة فتح أول جهة فلسطينية تحدد هدف النضال الفلسطيني بإقامة دولة فلسطين الديمقراطية تتعايش فيها كل الطوائف بتساوٍ[1]
- **الدولة ثنائية القومية:** هي "شكل من أشكال التعايش بين جماعتين قوميتين في دولة واحدة في إطار من الاعتراف والتضامن والتوافق المتبادل بضمان دستور يكفل المساواة والعدالة والهوية للطرفين بشكل متكافئ ".
- **الدولة الواحدة:** فكرة الدولة الواحدة هي مشروع تحرري شامل، يستلهم مبدأ العدالة التاريخية، وخطاب الحقوق الكونية، كالحرية، والعدالة والمساواة، وترمي إلى استعادة مشروع التحرر الوطني الديمقراطي، وحقوق الشعب الفلسطيني، بكافة تجمعاته، وفي مقدمتهم اللاجئون[2].

المبحث الأول: مدخل تأصيلي للدولة الواحدة في الفكر السياسي الفلسطيني

تعُدّ فكرة "الدولة الواحدة" كأساس للتسوية السياسية، أو تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أقدم الأفكار التي تناولها الفكر السياسي الفلسطيني، في محاولة للبحث عن مخرج لمعالجة مسألة الوجود اليهودي في فلسطين قبل وبعد النكبة، خاصة أن عمليات الهجرة اليهودية استطاعت أن تخلق واقع ديمغرافي يهودي في فلسطين، أصبح التعاطي معه يتطلب طرح حلول عملية لتسوية الصراع على أساس فكرة التعايش وتقبل الأخر، وفق مبدأ المواطنة الكاملة، ضمن دولة ديمقراطية فلسطينية لكل مواطنيها.

أولًا: الدولة الديمقراطية في الفكر السياسي الفلسطيني

وجدت الدولة الديمقراطية مساحة واسعة في الفكر السياسي الفلسطيني، منذ تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، فقد تم طرحها كمخرج مناسب لحل المسألة اليهودية، كأساس للتعايش السلمي بين أصحاب الديانات السماوية على الأرض الفلسطينية وفق منظومة الحقوق والواجبات المتساوية.

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. **موسوعة السياسة، الأجزاء 1، 2، 3، 4، 5**، 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 720.

[2] **نحو فهمٍ أشمل لحل الدولة الواحدة**، مشروع الدولة الواحدة، (7 مارس 2021)، متاح http://bit.ly/3ScYeLS

ولا تشكل "الدولة الواحدة" ظاهرة حديثة العهد في الفكر السياسي الفلسطيني، كون أن الفكرة طُرحت بقوة قبل النكبة من خلال الحزب الشيوعي عام 1936، وطُرحت أيضًا بالمجلس الوطني[1] ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تبني فكرة الدولة الديمقراطية عام 1971، وهي الدولة التي كان يراد من خلالها تقديم مقاربة فلسطينية مقبولة للمجتمع الدولي، تحقيق من جانب تفكيك الكيان الصهيوني، كهدف رفعته الثورة الفلسطينية وفصائل الكفاح المسلح، ومن جانب آخر تؤدي لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيها السلمين والمسيحيين واليهود على أساس حقوق متساوية.

عندما طرحت فكرة الدولة الديمقراطية نهاية ستينيات القرن العشرين، كان يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين في الفكر السياسي الفلسطيني تجاه قضية الدولة الديمقراطية: أولهما كان يتجنب الخوض في هذا الموضوع، ويرى أنه من الصعب تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة الفلسطينية المنشودة في هذه المرحلة، انطلاقًا من أنه ليس ثمة حاجة ضرورية للدخول في جدل فكري أو متاهات نظرية حول شكل النظام السياسي أو النظام الاجتماعي لهذه الدولة، والتيار الثاني: انطلق من ضرورة تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة الديمقراطية، حتى يكون المجتمع الجديد قادرًا على توفير الحل لمشكلات التعايش العرقي والطائفي، بالإضافة للفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال، التي يعاني منها الإنسان في هذا الوطن المنشود، وعلى مواجهة ألوان الاستغلال الطبقي أو القهر القومي بين العرب واليهود[2].

وكانت حركة فتح قد تبنت فكرة الدولة الديمقراطية وظهرت عدة مقالات حول رؤية الحركة للدولة الديمقراطية، ووضع "نبيل شعث" تصورًا محددًا لهذه الدولة عام 1971، يمكن تحديدها في النقاط التالية[3]:

- تتركز فكرة الدولة الديمقراطية على فلسطين ككل، أي على الأجزاء التي احتلت عام 1948 وكذلك التي احتلت عام 1967.

---

[1] المجلس الوطني الفلسطيني هو البرلمان الفلسطيني الذي يعد الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها، أي الفلسطينيون سكان المناطق المحتلة عام 1967، والفلسطينيون سكان المناطق المحتلة عام 1948، اللاجئون الفلسطينيون في مختلف مناطق لجؤهم، وفلسطينيو المنفى، وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي أنشئت عام 1964، وحصلت على قرار من الجامعة العربية عام 1974 باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

[2] عبد المجيد، وحيد: **القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا**، (دار القارئ العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، 1994م)، ص110.

[3] شعث، نبيل، **فلسطين الغد**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد الثاني، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، أيار مايو، 1971م)، ص7-8.

- فلسطين الجديدة ليست مجرد إسرائيل المقنّعة، إذْ ينبغي أن تكون دولة تقدمية، لا عرقية ولا طائفية، وتشكل جزءً لا يتجزأ من الحركة الثورية العربية، ومن الأراضي العربية المتحدة في المستقبل.
- من أجل تتحقق فلسطين الجديدة، يجب أن يستمر التحرير حتى تدمير "الدولة الصهيونية"، أي أن فلسطين الجديدة هي نتيجة للتحرير، وليست بديلاً عنه، أو نتيجة تسوية مع إسرائيل.
- ستشمل فلسطين الجديدة كل اليهود والفلسطينيين، الذين يختارون العيش في فلسطين، ويقبلون منزله متساوية كفلسطينيين متساويين دون أي حقوق خاصة أو امتيازات.

الدولة الديمقراطية من وجهة نظر حركة فتح ومنظمة التحرير كما رأى "كمال عدوان[1]"، "ليست مشروعًا نطرحه ضمن المشروعات المطروحة للتسوية، أو النقاش على مائدة المفاوضات، ولكنه مشروع يجري وضعه في التطبيق من خلال عملية نضالية طويلة الأمد، تعيد صياغة عقل الإنسان على أرض فلسطين، من خلال القتال وتنمية الجهد النضالي المشترك في اتجاه مفهوم ديمقراطي، لكي يلغي عقلية المؤسسة الصهيونية، ويرفض نظامها ويقيم الدولة الديمقراطية بديلاً لها، وأن الانتماء لهده الدولة سيكون انتماء فرديًا، أي انتماء مواطنين وليس جماعات أو طوائف، وجميع المواطنين فيها متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز على الجنس أو الدين أو العقيدة"[2].

في البداية اعتقدت حركة فتح أن فكرة الدولة الديمقراطية ستجد استحسانًا من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية، لأن هذه الدولة ستمنح لليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب الفلسطينيين، حيث قالت الحركة: "نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم ... مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية"[3]. لكن الصعوبات التي واجهت الحركة في سبيل الدفاع عن هذه الفكرة أدت لسرعة تخلي الحركة عنها بعد سنوات قليلة.

وقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الثامنة عام 1971 الفكرة؛ بالدعوة إلى إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تشمل المسلمين والمسيحيين واليهود، كما أعلنت بأن "الصراع المسلح للشعب الفلسطيني ليس صراعًا قائمًا على أساسات عرقية أو دينية موجهة ضد اليهود، ولهذا، فإن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستقوم في فلسطين بعد تحريرها من القوى الصهيونية الاستعمارية وستكون

---

[1] كمال عدوان أحد القيادات المؤسسة لحركة فتح، اغتيال في بيروت عام 1973.

[2] عدوان، كمال: **فتح الميلاد والمسيرة**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973)، ص56.

[3] إبراش، إبراهيم: **ما وراء عودة الحديث الآن عن دولة ثنائية القومية في فلسطين ؟**،(وكالة سما الإخبارية، غزة فلسطين 12 أكتوبر 2012)، متاح على: https://bit.ly/3jWrxRj

دولة ديمقراطية وسيتمكن كل الراغبين من العيش فيها من العيش بسلام ومساواة في الحقوق والمسؤوليات"[1]. ولم تنل الدولة الديمقراطية قبولاً فوريًا أو إجماعًا من الفلسطينيين، فعارض بعضهم الفكرة كلها معارضةً تامة؛ إذ كانت بالنسبة إليهم تنازلاً لا يمكن احتماله أمام العدو الإسرائيلي، واعتبرها البعض الأخر مجرد دعاية تكتيكية تهدف إلى إثارة إعجاب الرأي العام الدولي [2]. ورغم كل ذلك التباين والتناقض في الموقف العربي والفلسطيني من الدولة الديمقراطية، قاومت إسرائيل هذه الفكرة مقاومةً شديدة، واعتبرتها تستهدف تقويض دولة إسرائيل، تمامًا، كما قاومت فكرة إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين واعتبرتها تهديدًا لأمن إسرائيل، والنقيض لها[3].

الدولة الديمقراطية التي طرحتها حركة فتح عام 1968 وتبناها المجلس الوطني عام 1971، لم تكن تشكل تكيفًا مع الواقع، أو التسليم به، بل كانت محاولة لتغير الواقع وخلق واقع جديد، بعد القضاء على الدولة الإسرائيلية، وإقامة دولة لكل مواطنيها، لكن الفكرة والمشروع لم يجد صداه في الساحة الدولية والفلسطينية، حيث كانت الثورة الفلسطينية في بدايتها، ولم تستطيع القوى الفلسطينية التي أيدت الفكرة الدفاع عنها كما يجب، أو العمل على تسويقها محليًا ودوليًا.

ثانيًا: الدولة الواحدة كتعبير عن التعايش السلمي بين الجماعات القومية

تمثل الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية حالة خاصة في النظم السياسية، وهي دول وكيانات ترتكز على النظام الفدرالي أو الكونفدرالي، وتمنح سلطات واسعة للأقاليم والمجتمعات المحلية لحكم نفسها بطريقة تسمح لها بالتميز في النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

في البداية يجب التمييز بين مصطلحي "الدولة الواحدة"، و"الدولة ثنائية القومية"، بمعنى آخر الدولة الواحدة تعني دولة المواطنين، والدولة ثنائية القومية تعني مشاركة قوميتين في تقاسم السلطة وفق مفاهيم متفق عليها. وإذا كان تحقيق شعار "دولتان لشعبين" بمعنى تصفية الاحتلال في الضفة الغربية والقطاع والقدس وحل قضية اللاجئين صعب المنال، فما هو حال شعار الدولة الواحدة الذي يحتم بلوغ حلول وسط امضّ أكثر صعوبة إن لم نقل إن بلوغ ذلك يجاور الاستحالة في الظرف

---

[1] فرسخ، ليلى: **بدائل التقسيم في فلسطين: التحديات السياسية وأطر العمل**، (تم تقديم هذا البحث إلى مشروع إقامة الدولة في فلسطين، معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت 2015)، ص 8.

[2] Hirst, David, **The Gun and The Olive Branch;** The Roots of violence in Middle East, London, Future,1977, p 470.

[3] الدجاني، احمد، صدقي: **مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي – الإسرائيلي في الثمانينيات**، (سلسة أوراق فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986)، ص 18.

الراهن، إلا إذا اعتمدنا على فرضية ظريفة مفادها أن الصهيونية سوف تصاب "بكرم أخلاق" مفاجئ تتخلى فيه عن جوهرها وتعتنق نهجًا مدنيًا إنسانيًا[1].

خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، يقوم على فكرة إنشاء دولة واحدة لجميع مواطنيها، يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية. أما خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهو يعني إنشاء دولة واحدة، أو اتحادية، يتعايش فيها الفلسطينيون والاسرائيليون، في ظل نظام ديمقراطي، يقوم على مبدأ تقاسم السلطة، بين القوميتين، والمساواة في الحقوق، والعدالة في توزيع الثروات. فالدولة ثنائية القومية تعني أولًا القبول بفكرة أن اليهود قومية وليست ديانة، وفي ذلك تماشي مع هدف الحركة الصهيونية في تحويل اليهودية من دين لقومية، كما تفترض أن تكون القومية هي المكون الأساسي للهوية بينما تعتبر المواطنة المكوّن الأساسي للهوية في الدولة الديمقراطية.

الدولة ثنائية القومية تعني وجود مجتمعين منفصلين اثنيًا وثقافيًا، لكن في إطار دولة واحدة. وفي هذه الدولة إما تتولي الأغلبية حكم الدولة على أن تتمتع الأقلية بحقوق أقل، أو أن تجنح الأغلبية إلى نوع من الدولة العصرية، حيث تتمتع الأقلية بحقوق متساوية مع الأغلبية، لكن ذلك يتطلب وجود نظام سياسي توافقي يضمن عدم طغيان الأغلبية على الأقلية[2].

تقوم الدولة الوحدوية على أساس مركزية السلطة – أي عدم تواجد أي قوى منافسة لحكم الدولة وسلطة الدولة، كما أن الدولة الحيادية التي لا تعمل على تبني أي أفضلية للمواطنين بناءً على قيمهم أو تفضيلاتهم أو مبادئهم، حيث أنها تنظر إلى السكان بشكل أساسي على أنهم أفراد، كما تعمل على توفير جميع أبعاد الحقوق الفردية، والحريات العامة، والاستحقاقات لجميع سكانها بغض النظر عن انتماءاتهم[3]. دولة المواطنة العلمانية برفضها لتصنيف المواطنين بناءً على انتماءاتهم العقائدية والدينية والروحية احترامًا لخصوصيتهم وحريتهم، فالمعتقد كخيار شخصي لا يعني سوى صاحبه ولا علاقة للدولة ومؤسساتها والحيز العام بهذا الحق الأساسي والجوهري، وهذا الاستبعاد يقوم على النظر

---

[1] بركة، محمد: **بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين: الاستقلال ليس رفاهاً.. إنه ضرورة**، (جريدة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم 2005)، ص14.

[2] محيسن، تسير: **هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية خيارًا واقعياً**، (منتدى غزة الخامس للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2012)، ص111–112.

[3] المصري، مازن: **دراسة تقييمية للأطر الدستورية الممكنة لخيار الدولة الواحدة**، جامعة مدينة لندن (City University London 2015)، ص8.

للمواطن بصفته مواطنًا أولًا وأخيرًا دون الأخذ بعين الاعتبار لديانته أو لقوميته الخاصة، فمشاعر الانتماء لدين ما أو لقومية ما هي إلا شأن من شؤونه الشخصية في مجاله الخاص[1].

تعتبر الدولة ثنائية القومية "شكلاً من أشكال التعايش بين جماعتين قوميتين في دولة واحدة في إطار من الاعتراف والتضامن والتوافق المتبادل، بضمان دستور يكفل المساواة والعدالة والهوية للطرفين بشكل متكافئ[2]. وهي تعني القبول بالاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية والتخلي عن المطالبة بقيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، والتعايش مع الاحتلال باعتبار فلسطين وحدة جغرافية واحدة، وهو إقرار يمثل تناقضًا مع فكرة الهوية والكيانية الفلسطينية، ويشكل منحي جديد في شكل الصراع وأدواته، كون أن هذا التوجه قد يقود لمنح الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مبررًا قانونيًا ومصوغًا.

وبُنى هذا الخيار على فكرة عودة اللاجئين بالكامل، ووجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، جنبًا إلى جنب مع الشعب "اليهودي" الذي دخلها واستوطنها بالقوة، من خلال تهجير وإبادة شعبها وقتلهم واغتصاب حقوقهم، ويُعطي للطرفين حق التداول السلمي للسلطة، ويستخدم أصحاب هذا الطرح قيم التداول السلمي للسلطة والحكم الديمقراطي واستيعاب الآخر، وهي قيم برّاقة وجذّابة[3].

إنّ فكرة الدولة الواحدة ليست حلاً سياسيًا ممكنًا البتة، إنما هي دعوة إلى التعبير عن القضية الفلسطينية وعن الصراع العربي – الإسرائيلي بلغة جديدة، لغة المواطنة والعدالة والحقوق الإنسانية، أي بلغة العصر. وهنا يكمّن جاذبيتها وخطرها معًا، لأن اختيار الفلسطينيين الدولة الواحدة، أكانت ديمقراطية على طريقة حركة فتح في سنة 1968، أم ثنائية القومية كما يجري الحديث عنه في الأوساط الفلسطينية، يمثل اعترافًا فلسطينيًا واضحًا وصريحًا بالجانب القومي للوجود اليهودي في فلسطين[4]، وقد انبرى بعض أنصار السلام و"اليسار الرومانسي" وخاصة أصحاب المناصرة الوعظية لطرح شعار الدولة الواحدة كبديل لشعار الدولتين، ولا شك أن مشروع الدولة الواحدة المستند الى

---

(1) الخطيب، ناجي: **عودٌ على بدء... حول بعض القضايا الخلافية ما بين دعاة "الدولة الواحدة"**،(موقع زمان، 10 يوليو 2020)، متاح: https://bit.ly/3k3uclR

(2) نصر الله، تيسير: **الدولة ثنائية القومية.. وجهات نظر**، (جريدة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم 2005)، ص 21.

(3) أبو العمرين، أحمد: **الدولة الواحدة ثنائية القومية.. هل هو طرح واقعي؟؟**، (موقع عربي 21، 8 أغسطس 2018)، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2DiBkzW

(4) أبو فخري، صقر: **الدولة ثنائية القومية في فلسطين.. واقع الحال والمحال**، (موقع عرب 48، الداخل المحتل، 22 أكتوبر 2018) متاح: https://bit.ly/39B8bfz

مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة هي حلم الإنسان العاقل الذي يحكم على غيره وفق فعله وليس وفق عرقه[1].

الدعوة لتبني خيارات أخرى، كحل الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية، ليس سببه فشل حل الدولتين، كما يقول كثير من منظري هذا التيار؛ بل لأن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن ينطلق من وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ووحدة أرضه، ومن فهم صحيح لطبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني، ودولته العنصرية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي حصلت خلال 75 عامًا من عمر إسرائيل والنكبة، لا سيما منها، الواقع الديمغرافي والاستيطاني ودرجة التداخل بين الفلسطينيين والإسرائيليين[2].

صعوبة الفصل الجغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الوقت الحالي، وتشابك النظام الاقتصادي والمالي والعمالي بين اليهود والعرب، كما أن البعض بات يطرح ضرورة هجرة فكرة حل الدولتين بناءً على فهم الواقع الذي فرضته إسرائيل، إذا لم يتبقى مكان لدولة فلسطينية ذات سيادة، كما أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من الضفة الغربية، والقدس الشرقية وترفض عودة اللاجئين، وتريد أن تحتفظ بكامل السيطرة على كل الأراضي غرب النهر[3].

تشير الإحصائيات إلى أن عدد الفلسطينيين قد تجاوز (13 مليونا). يعيش نصفهم (6.5 ملايين) في فلسطين التاريخية والنصف الآخر في الشتات. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية، فقد بلغ عدد سكان إسرائيل حوالي (9) ملايين، منهم (6.8) ملايين (74%) يهود، وحوالي (2 مليون) (عرب فلسطينيين)[4].

وإزاء هذا التحدي ستجد إسرائيل نفسها مضطرة للاختيار بين الانسحاب من الأراضي المحتلة، للحفاظ على طابعها كدولة الأكثرية اليهودية (في حدود إسرائيل)، أو البقاء في هذه الأراضي والتخلي عن طابعها، مقرونا بالضرورة بالتخلي نظامها الديمقراطي، والتحول إلى "دولة أبارتايد" في كل فلسطين التاريخية، كونها لابد ستقاوم (ولو إلى حين)، واقع كونها باتت دولة "ثنائية القومية". ومن

---

[1] بركة، محمد: **بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين...**، مرجع سابق، ص 14.

[2] مداخلة لعوض **عبد الفتاح في مؤتمر مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2021**.

[3] زيد، أمينة، رمضان: **نموذج الدولة الواحدة وأثرة على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الفرص والتحديات)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013)، ص 77.

[4] سامي، حسن: **هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية؟**، (موقع العربي الجديد، لندن، 26 يوليو 2020).

المهم وضع إسرائيل أمام خيارات وتحديات حقيقية، سواء أمام نفسها أو أمام العالم، طالما أنها تمانع قيام دولة فلسطينية على 22 % من أرض فلسطين التاريخية [1].

وقد حاول مؤيدي حل الدولة الواحدة معالجة المشكلات التي تعتري هذا الطرح عن طريق تقديم بنيتين سياسيتين لهذه الدولة تمثلتا: الدولة الديمقراطية العلمانية أو الدولة ثنائية القومية، بحيث تقوم البنية القائمة على الحل الأول بإعطاء الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، وتترك قضية الحقوق الجماعية للترتيبات الدستورية المحددة والتي تعمل على حمايتها [2]، أما الرؤية الثانية فهي تقوم على دولة واحدة تشابه النموذج البلجيكي – السويسري، بحيث تقوم على نظام الدولة الفيدرالية أو الكونفدرالية والتي تعمل على حماية الثقافة والمؤسسات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، وبناء حكم ذاتي محلي ضمن دولة ديمقراطية ثنائية القومية[3].

اقترنت فكرة المواطنة[4] ببنية الدولة الديمقراطية العلمانية، بفصل السياسة عن الدولة، ومحاربة كل أشكال التمييز القائمة على عوامل (الدين، القومية، الإثنية، الجنسية والجندرية)، وهي بذلك تلبية لانتظام البنية الاجتماعية، لما فيه فائدة للسلم الأهلي وللعدالة الاجتماعية والمساواة. وهكذا تتقدم العلمانية كنظام سياسي واجتماعي يقوم على فصل الدين عن الدولة، كجوهر تأسيسي لدولة المواطنة الديمقراطية المتعالية على الانتماءات الإثنية والقومية والدينية للمواطن، المنظور له بصفته الفردية وليس بصفته عضوا في مجموعة قومية أو دينية أو طائفية[5].

ترتكز فكرة الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية على التعايش السلمي وقبول الآخر، في إطار دولة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية، سواء في إطار دولة مركزية أو لا مركزية، كوسيلة وخيار لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بعد ما دمرت إسرائيل خيار حل الدولتين كأساس للتسوية السياسية، لكن برغم أهمية هذا الطرح من الجانب الفكري؛ إلا أنه يعتريه العديد من التحديات

---

[1] كيالي، ماجد: **الدولة ثنائية القومية كعنوان للصراع الفلسطيني . الإسرائيلي**، (موقع ميدل إيست أونلاين، 23 أغسطس 2003)، متاح على: https://bit.ly/308sbmO

[2] البرغوثي، عمر: **الدولة العلمانية هي الحل الأمثل والوحيد**، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، خريف عام 2008)، ص 18.

[3] البرغوثي، عمر: **الدولة العلمانية هي الحل الأمثل والوحيد**، المرجع السابق، ص 25.

[4] **المواطنة** (بالفرنسية: Citoyenneté) تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه.

[5] الخطيب، ناجي: **عودٌ على بدء ...** ، مرجع سابق.

والصعوبات المتعلقة برفض المجتمع الإسرائيلي لفكرة التعايش والمساواة الكاملة على أساس فردي، خاصة بعد انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني المتطرف.

المبحث الثاني: الدولة الواحدة بين إمكانية التطبيق وتحديات الواقع

رغم أهمية فكرة الدولة الواحدة كحل يمكن اللجوء لتسوية الصراع، إلا أن العقبات والتحديات الجمّة التي تعتري طريق تطبيق هذا الخيار لا تقل صعوبة عن تطبيق خيار حل الدولتين، وهذا عائد إلى طبيعة إسرائيل العنصرية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني المتطرف الرافض أصلا لوجود العرب والفلسطينيين، مما يضع عقبات جمّة أمام أي خيار للتسوية، سواء كان في إطار دولة واحدة أو دولتين.

لا تمثل إسرائيل (كدولة صهيونية) نموذجًا ديمقراطيًا عالميًا أو حتى إقليميًا يمكن الاحتذاء به، بل على العكس تمامًا تمثل نموذجًا عنصريًا منفّرًا، كما لا تعبر عن ديمقراطية منقوصة كما يحلو للبعض وصفها، بقدر ما تعبر عن حكم استبدادي عنصري إجرامي إقصائي وإحلالي مغلق، ورافض للآخر المختلف بالشكل واللون والعقيدة والرأي، رغم الممارسة الانتخابية الدورية.[1]. كما إن تبني هذا الخيار قد يقودنا إلى الاعتراف بنجاح سياسات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل الشعب الفلسطيني من شعب صاحب الأرض الحقيقي إلى مجرد أقليات داخل المجتمع الإسرائيلي، كون أن هذه السياسات نجحت في أسرلة الشعب الفلسطيني وتفتيت قواه كشعب واحد، والتعامل معه بناءً على المناطقية (ضفة، غزة، القدس، 48عرب، والشتات).

أولًا: مبدأ الدولة الواحدة كأساس للتسوية السياسية

يهدف طرح دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة في إسرائيل إلى تفكيك المفهوم الصهيوني الكلاسيكي لدولة إسرائيل اعتبارها دولة يهودية نقية، والحد من الأسرلة[2] وإدماج العرب في عملية صناعة القرار، وتعميق مأزق إسرائيل التي تتطلع للحفاظ على التصور الذاتي الديمقراطي، وإبراز

---

[1] جابر حيان: **ديمقراطية الدولة الصهيونية.. حقائق منقوصة**، موقع عرب 48، 19 يوليو 2020، متاح: https://bit.ly/33vp9ez

[2] **مفهوم الأسرلة** يعني ربط المواطنين الفلسطينيين في الداخل بالهوية الإسرائيلية، وتطويعهم ومحو هويتهم القومية والوطنية الفلسطينية بالهوية الإسرائيلية الاستعمارية. وأطلق مفهوم الأسرلة في وصف الظاهرة داخل صفوف التجمع الفلسطيني الذي نجا من التطهير العرقي، الذي فُرضت عليه المواطنة الإسرائيلية، بعد زرع الدولة الاستيطانية؛ أوروبية المنشأ، في الوطن العربي عام 1948، لا تعني الأسرلة في وسط فلسطيني 48 تحويل الفلسطينيين إلى مواطنين متساويين مع اليهود، بل هي سياسة تشويه وإعادة هندسة هويتهم، عبر قطعها عن جذروها العربية والحضارية والتاريخية، وعن أهداف الشعب الفلسطيني، من أجل التماثل مع الدولة اليهودية.

التناقض بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها، واستخدام الورقة الديمغرافية في تغير ميزان القوى لصالح العرب على المدى البعيد.

كما تبرز في أوساط مثقفين وأكاديميين وجهة نظر أخرى تؤكد على ضرورة إضفاء معاني جديدة على فكرة التحرير، إذ أن الصراع ضد إسرائيل لا يمكن اختزاله في تحرير الأرض أو جزء منها، على أهمية ذلك، وإنما يفترض أن يشمل الحقوق أيضًا، كونها اللغة التي يفهمها العالم اليوم، وأن هذا الحل يجب أن يتأسس على الحقيقة والعدالة ولو النسبيتين، وعلى قيم الحرية والكرامة والمواطنة المتساوية والديمقراطية، بغض النظر عن الشكل الدولتي لذلك، كونفدرالية أو فيدرالية، دولة واحدة أو ثنائية القومية أو دولتين في وطن، كون الأساس في هذا الأمر الحقوق الوطنية والفردية[1].

وقد تم وصف سياسات دول الاستعمار الاستيطاني تاريخيًا بأنها "استعمار داخلي" بناءً على العملية التاريخية القائمة على فرض بنية من الهيمنة على السكان الأصليين، حيث تقوم هذه البنى إما "دمج" أو "تطويع" السكان الأصليين وتحويلهم إلى أقليات تعتمد على أنظمة الدولة[2]. وفي العادة تقوم المجتمعات الاستيطانية عادةً بتطبيق استراتيجيتان من أجل تحقيق أهدافهم: حيث تتمثل الاستراتيجية الأولى في القضاء على السكان الأصليين، أما بالشكل المادي أو الثقافي عن طريق الاستيعاب أو التهميش، أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في القضاء على أو إبطال حقوق ومطالب السكان الأصليين. وقام باتريك وولف (Patrick Wolfe)، وهو منظر في مجال الاستعمار الاستيطاني، بالتعريف بالميزات الأساسية لهذا النوع من الاستعمار على أنه قائم على "منطق القضاء على السكان الأصليين والميل المؤسسي المستدام ليحل مكان السكان الأصليين[3].

الحقيقية أن حل الدولة ثنائية القومية ليس مطروحًا لكي يتم تسويقه حالاً، بل يجب أن يطرح كحل بعيد المدى، يتم تطويره على ضوء وصول حل القضية الفلسطينية من خلال دولة في الضفة والقطاع ذات سيادة كاملة الى طريق مسدود. كون أن فشل مسار التسوية وانغلاق الأفق السياسي قد يقود إلى حل "ثنائية القومية" بشكل محتم كما يرى "أسعد غانم"، فهو لدية القناعة بأن فكرة ثنائية القومية هي أكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار أن الدولة في الضفة الغربية والقطاع هي أمر ممكن، إذا قبل الفلسطينيون بدولة منقوصة تقوم على جزء من الأراضي المحتلة عام 1967،

---

[1] كيالي، ماجد: **من الصراع على الأرض إلى الصراع على الحقوق**، (مركز الناطور للأبحاث والدراسات، عمان 2019).

[2] James Tully": **Transformative Constitutionalism and the Common and Customary Law Cambridge** Camrbidge) University Press, 2000 p 37

[3] Patrick Wolfe: **Nation and MiscegeNation: Discursive Continuity in the Post**–Mabo ErK, 1994, p93–96.

في المقابل من الواضح بأن الواقع في كل فلسطين التاريخية هو واقع ثنائي القومية يجب تطويره لكي يترجم الى مبنى سياسي متساو للإسرائيليين والفلسطينيين[1].

مع انحسار حل الدولتين، واستحالة حل الدولة الواحدة، استيقظت فكرة "الدولة ثنائية القومية" مجدّدًا، فإذا كان حل الدولة الواحدة الديمقراطية مستحيلًا، وحل الدولتين (وهو أكثر واقعية) لم يصل إلى خواتيمه، بل سقط في الطريق، فإن الدولة ثنائية القومية، بأشكالها الافتراضية المختلفة، تبدو كأنها من المحال تحققها[2]. فمنذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن لم يعد خيار الدولة ثنائية القومية يثار في الأوساط الإسرائيلية إلا ما ندر. ويعود تفسير ذلك إلى الأسباب نفسها التي أفشلت حل الدولتين، ناهيك عن أن خيار الدولة ثنائية القومية يتعارض في جوهره مع المشروع الصهيوني، ويقوض الأسس التي قامت عليها إسرائيل. لقد جاء تبني الكنيست الإسرائيلي لقانون القومية (19 تموز 2018) ليؤكد على تمسك أصحاب القرار في "إسرائيل" بالمشروع الصهيوني التوراتي، وتنكرهم المطلق لأي حق من حقوق الفلسطينيين، وليقول بأن "إسرائيل" قد وصلت اليوم إلى أعلى درجات الدولة العنصرية[3].

قلق يمين الوسط في إسرائيل من خيار الدولة الواحدة، دفع "يهود أولمت" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق للقول: "إن الفشل في إنشاء دولة فلسطينية سيجبر إسرائيل على "مواجهة صراع على غرار جنوب إفريقيا من أجل حقوق متساوية في التصويت، وبمجرد حدوث ذلك، تنتهي دولة إسرائيل"[4]، لكن رفض إسرائيل لفكرة الدولة الواحدة باعتباره يمثل تهديد مصيري لها يمكن الرد عليه من خلال مسألتين: الأولى هل "إسرائيل" واليهود يوافقون على اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة والقطاع؟ والثانية، الحلول للمشاكل القومية والإثنية لم تكن في أي حال بموافقة الاغلبية او المجموعة المسيطرة، بل كانت عنوة ورغمًا عن موقف المجموعة القومية المسيطرة، كما أن هذه الدولة لا تمثل إجهاضًا المشروع الوطني الفلسطيني، بل هي توسيع له بحيث يشمل الفلسطينيين في "إسرائيل" (إضافة إلى عودة اللاجئين)، ويقوم على كامل فلسطين الانتدابية مع الأخذ بالحسبان بان المجموعة القومية الأخرى اليهود، تستحق نفس الدرجة من المكانة[5].

---

(1) غانم، أسعد: **مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب**، (جريدة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم 2005)، ص20.

(2) أبو فخري، صقر: **الدولة ثنائية القومية في فلسطين**...، مرجع سابق.

(3) سامي، حسن: **هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية؟**، مرجع سابق.

(4) Erakat, Noura: **Justice for Some: Law and the Question of Palestine. Stanford**, California: Stanford University Press, 2019, p. 214

(5) غانم، أسعد: **مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب**، مرجع سابق، ص 20

الواقع إن فكرة الدولة ثنائية القومية لا تقوم على التعاقد الحر بين جماعتين بشريتين أو بين شعبين كما عُرضت في السابق؛ بل تقوم اليوم على دعوة بعض المثقفين "الإسرائيليين" "إسرائيل" إلى إنهاء السعي نحو حل الدولتين، واللجوء إلى ضم الأراضي الفلسطينية بسكّانها، الأمر الذي يؤدي، بالضرورة، لا إلى تأسيس دولة ثنائية القومية، بل إلى تأسيس دولةٍ عنصرية على غرار دولة جنوب أفريقيا. في هذا الحال الافتراضي، ستتغير جذريًا أهداف الشعب الفلسطيني (التحرير والاستقلال) لتصبح مجرد نضال في سبيل اكتساب حقوق متساوية مع اليهود في إطار الدولة الواحدة العنصرية[1]. فالمساواة هي المبدأ التوجيهي الرئيسي فيما يتعلق بأي تسوية قائمة على حل الدولة الواحدة (بغض النظر عن النموذج الذي يتم اتباعه) فيجب بأن تعطى قضية الحقوق مكانة مهمة وحماية خاصة ضمن الدستور الذي يجب أن يحكم سلوك هذه الدولة.

يعُدّ تبنّي مطلب إقامة دولة "ثنائية القومية" (عربية . يهودية)، على كامل أرض فلسطين التاريخية، هو بمثابة تحدٍ سياسي وأخلاقي، لإسرائيل، التي تدعي –الحداثة والديمقراطية– والتي ترفض قيام دولة فلسطينية؛ إلا وفق محدداتها وشروطها العنصرية والاستعمارية. إسرائيل، إزاء هذا التحدي، ستكون معنية بتوضيح ما تريده، حيث لا يمكنها الحفاظ على –الجغرافيا والديمغرافيا والديمقراطية–، في آن معا، إذ أن هذا الوضع سيضعها في تناقض إما مع حدود ديمقراطيتها أو مع حدود يهوديتها[2].

في المقابل يصعب تصور نضوج إسرائيل – على المدى القريب على الأقل– ونضوج الشروط الأساسية لتحقيق فكرة الدولة الواحدة، وتعميق مأزق إسرائيل بين (يهوديتها وديمقراطيتها)، الذي يتطلب نضال سلمي ومدني ملفت للانتباه للاهتمام الدولي والإقليمي، دون الحاجة إلى العنف، وهذا يتطلب أيضًا التخلي عن حل الدولتين وتبني خيار الدولة الواحدة كهدف نضاليًا، كما أنه سوف يفسر إسرائيليًا ودوليًا أن الفلسطينيين يرفضون خيار حل الدولتين وتبني خيار الدولة الواحدة لتدمير الطبيعة اليهودية لإسرائيل[3].

إن التراجع المتواصل في فرص تجسيد الدولة المستقلة وفق برنامج منظمة التحرير، الذي كان – ولا يزال – تحقيقه مستحيلًا عبر إطار المفاوضات، لا يعني أن الخيارات البديلة باتت في متناول

---

[1] أبو فخري، صقر: **الدولة ثنائية القومية في فلسطين.. واقع الحال والمحال**، (موقع عرب 48، الداخل المحتل، 22 أكتوبر 2018)، متاح: https://bit.ly/39B8bfz

[2] كيالي، ماجد: **الدولة ثنائية القومية كعنوان للصراع الفلسطيني . الإسرائيلي**، (موقع ميدل إيست أونلاين، 23 أغسطس 2003)، متاح: https://bit.ly/308sbmO

[3] محيسن، تسير: **هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية خيارًا واقعياً**، (منتدى غزة الخامس للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2012)، ص 8.

اليد، وبخاصة الدولة الواحدة، لأن هناك دولة واحدة قائمة بالفعل من النهر إلى البحر، لكنها دولة يهودية استعمارية عنصرية، بل يعني أن الصراع المتواصل الذي يفرضه بقاء المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري مفتوحًا على سيناريوهات مختلفة[1].

من الملاحظ أنّ التلويح الجديد القديم بفكرة الدولة الواحدة أو ثنائية القومية يأتي كحل بديل لخيار فشل حل الدولتين، الذي قضيت عليه إسرائيل، ويهدف للاستفادة من العوامل الديمغرافية التي تعطي الغلبة للعرب الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بعد أن أصبحوا 51 % من مجموعة السكان في الأراضي غرب النهر، والهروب من الفشل المتكرر لجهود التسوية؛ بعد أن أفشل اليمين الديني الحاكم في إسرائيل خيار حل الدولتين، عبر سياسة الاستيطان والتهويد، والتملص من أسس التسوية السياسية.

دائمًا ما تنجح إسرائيل في دفع الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والفكرية إلى البحث عن مخرج جديد للمأزق التي تقع فيه الحركة الوطنية الفلسطينية لأسباب مختلفة، فقد تدحرجت أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية تدحرجًا مقلقًا خلال ثورته المعاصرة؛ فمن الدولة الديمقراطية عام 1969 إلى البرنامج المرحلي في سنة 1974، إلى برنامج الاستقلال في سنة 1988، وإلى برنامج أوسلو في سنة 1993، فإلى خريطة الطريق في سنة 2002. رغم إن إسرائيل منشغلة في إدارة الصراع عبر سياسة الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضي ومشروع الضم تجاه الضفة الغربية والفصل تجاه قطاع غزة، ونحن منشغلون في حلّ الصراع، وشكل الحل المقبول، وكأننا في مرحلة الحل!.

ثمة العديد من التحديات والعقبات التي تعتري طريق تطبيق فكرة الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية، أهمها الطبيعية العنصرية لإسرائيل، وانحصار قوى اليسار ويمين الوسط الذي يمكن أن يقبل بدولة ثنائية القومية، عقب انزياح المجتمع الإسرائيلي بكاملة لليمين القومي والديني، كما أن التخلي عن خيار حل الدولتين والقبول بفكرة الدولة الواحدة يتطلب التخلي عن النضال الوطني السياسي، وتحول الشعب الفلسطيني بكاملة للنضال المدني المطلبي في إطار الدولة الواحدة.

ثانيًا: مبدأ حل الدولتين كأساس للتسوية السياسية

رغم صعوبة تحقيق مبدأ حل الدولتين في الوقت الراهن نتيجة تخلي المجتمع الدولي عن القيام بدوره، وتنكر الحكومات الإسرائيلية لعملية السلام، والحقوق الفلسطينية المشروعة، إلا أنه يمثل الإجماع الوطني، والتخلي عنه يعني التخلي عن قرارات الشرعية الدولية، التي تمثل عامل قوة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ولا يجوز التلاعب بالبرنامج الوطني أو تقويضه أو تغيره بمقولات؛ لأن

[1] ملخص تقرير المؤتمر السنوي التاسع: **فلسطين ما بعد رؤية ترامب.. ما العمل؟**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، رام الله فلسطين 2020).

ذلك يشترط إجماعًا وطنيًا، فعلى بالرغم من العدالة التي ينطوي عليها طرح (الدولة الواحدة) إلا إن إمكانية تحقيقه تبدو عسيرة للغاية، ناهيك عما يسببه ذلك من خسائر فادحة على مستوى المجتمع الدولي ومواقف الدول الفاعلة. فرغم أهمية المنطق الذي يتحدث به أصحاب فكرة الدولة الواحدة كخيار للتسوية، إلا أنه على أصحاب هذا الطرح الانضمام لهدف الاستقلال الوطني في دولة فلسطين على حدود 1967[1].

طرح الفكرة –الدولة الواحدة– اليوم وصيرورتها موضوعًا للحديث والجدل عند السياسيين والمثقفين الفلسطينيين يعني إسقاط هدف الدولة المستقلة في الضفة وغزة أو تجاوز المشروع الوطني الفلسطيني الذي وُضِعت أسسه في دورة المجلس الوطني في الجزائر 1988، فهل النخب السياسية والمجتمع بكامله مهيئ لخوض معركة الدولة الواحدة الآن؟[2]. سيكون من الصعب التنصل من حل الدولتين وطرح شعار دولة واحدة، فهو يعد بمثابة قفزة في الفراغ، وقد تتيح الفرصة أمام إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية، كما أن القانون الدولي لا يكفل قضية الدولة الواحدة، فعلى الرغم أن التلويح بخيار الدولة الواحدة بات يطرح من قبل بعض الفلسطينيين لدفع إسرائيل للتمسك بحل الدولتين، على اعتبار بقاء إسرائيل كدولة يهودية ليس مصلحة إسرائيلية فحسب بل مصلحة إمبريالية أمريكية أيضًا، لكنه يحمل الكثير من المخاطر والتحديات أهمها قد يمثل أداة لإسرائيل للتهرب من الالتزام بالقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، وكما أنه سوف يبدد الاعتراف الدولي والعربي بحل الدولتين، كون أن المعركة ليست بين دولة واحدة أو دولتين، وإنما بين دولة فلسطينية أو لا دولة[3].

لا تريد إسرائيل دولة واحدة ولا دولتين، فربما يكون حل الدولة الواحدة من الناحية النظرية قابل للتطبيق، إلا أنه يوجهه العديد من العقبات والتحديات التي واجهت حل الدولتين، كون إسرائيل تريد بقاء الوضع الراهن والدخول في مفاوضات لا متناهية مع استمرارها في تثبيت حقائق جديدة على الأرض، والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني قادر على الأخذ في عين الاعتبار التطورات التي جرت خلال سنوات الاحتلال، باعتبارها حقائق يجب الأخذ بها عند الوصول لأي تسوية.

سيكون من الصعب جداً المضي قدمًا باتجاه أي بدائل لحل التقسيم بدون القيام بتقديم استراتيجية سياسية وقانونية من أجل تفكيك النظام الاستعماري الإسرائيلي، وهذا الأمر غير مقصور فقط على إنهاء الاحتلال والفصل العنصري، بل كذلك في إعادة ميزان القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، سواءً العسكرية أو الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد الإسرائيلي أقوى بـ30 مرة من

---

[1] القدوة، ناصر: **مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 26 يوليو 2020).

[2] أبراش، إبراهيم: **ما وراء عودة الحديث الآن عن دولة ثنائية القومية في فلسطين؟**، مرجع سابق.

[3] محيسن، تيسير: **هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية خيارًا واقعياً**، مرجع سابق.

الاقتصاد الفلسطيني، ويحظى الاقتصاد الإسرائيلي ببنية صناعية وتجارية متقدمة وقادرة على الهيمنة على القطاعات الفلسطينية المختلفة، وإن هذه الاختلافات الكبيرة في القدرات ستتيح المجال أمام رأس المال الإسرائيلي بالسيطرة على القطاع الفلسطيني في حين سيكتفي الجانب الفلسطيني بتقديم الأيدي العاملة الغير مكلفة والقادرة على استبدال الأيدي العاملة الاجنبية[1].

بينما تنشغل إسرائيل في تثبيت حقائق جديدة على الأرض، من خلال المشروع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، والضم الزاحف، وتقويض أسس التسوية، ومبدأ حل الدولتين، ينشّغل الفلسطينيون في طرح الحلول، والانتقال من حل لآخر، وكأننا في مرحلة إنهاء الصراع، فالمتابع للأحداث يدرك تمامًا إن إسرائيل بعد صعود اليمين الديني المتطرف واليمين القومي الصهيوني لسدة الحكم لم يعد على أجندتها التسوية السياسية أيا كان شكلها أو نوعها، بل على أجندتها مشروع الضم والتوسع في الضفة الغربية لبناء حلم إسرائيل الكبرى.

ثمة العديد من المخاطر التي يجب على الفلسطينيين معرفتها في حالة قبولهم بفكرة الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية كأساس للتسوية السياسية مع "إسرائيل". إن تبني هذا الهدف يعني التخلي عن عضوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، والتخلي أيضًا عن عضوية العديد من المنظمات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين عقب الحصول على مكانة دولة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، كما سوف يتعين على الفلسطينيين التعايش مع واقع الاستيطان في الضفة الغربية بعد أن تصبح فلسطين وحدة جغرافية واحدة. فمن الصعوبة النضال على جبهتين مختلفتين، جبهة النضال الحقوقي والمدني في إطار الدولة الواحدة لمواجهة إجراءات الفصل العنصري، وجبهة النضال الوطني لتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية والعربية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة فكرة الدولة الواحدة كخيار للتسوية السياسية في ظل انغلاق أفق التسوية السياسية، القائمة على أساس مبدأ حل الدولتين، وبينت التحديات والصعوبات والتي تقف أمام تطبيق هذا الخيار في ظل عنصرية دولة الاحتلال، التي قضيت على أي خيار للتسوية السياسية.

ورغم الأهمية التي ينطوي عليها خيار حل الدولة الواحدة كخيار للتسوية مع إسرائيل، ضمن من الناحية الفكرية الذي يضمن على الأقل وحدة الأرض والشعب في إطار دولة واحدة، ويساهم في وضع إسرائيل في مأزق بين ديمقراطيتها وعنصريتها، في ظل تراجع فرص التسوية وفق مبدأ حل

[1] المصري، مازن: **دراسة تقييمية للأطر الدستورية الممكنة لخيار الدولة الواحدة**، مرجع سابق، ص 16.

الدولتين، إلا أن خيار الدولة ثنائية القومية أو الدولة الواحدة لا يمكن أن يمثل مخرجًا لأزمة فشل مسار التسوية وتراجع فرص تطبيق حل الدولتين في ظل استمرار إسرائيل في تثبيت حقائق الجديدة على الأرض عبر الاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي، كون أن هذا الخيار بالإضافة لصعوبة تطبيقه من الناحية العملية ينطوي على مخاطر عديدة تتعلق بنسف الهوية الفلسطينية والسردية التاريخية للشعب الفلسطيني، والمكتسبات التي تحققت في المنظومة الدولية، وسوف يعني أيضًا التخلي طواعية عن قرارات الشرعية والقانون الدولي التي تمثل حصانة للطرف الفلسطيني في مواجهة "إسرائيل" كدولة فوق القانون الدولي. وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- لا تشكل "الدولة الواحدة" ظاهرة حديثة العهد في الفكر السياسي الفلسطيني، كون أن الفكرة طُرحت بقوة قبل النكبة من خلال الحزب الشيوعي عام 1936، وطُرحت أيضًا بالمجلس الوطني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تبني فكرة الدولة الديمقراطية عام 1971، وهي الدولة التي كان يراد من خلالها تقديم مقاربة فلسطينية مقبولة للمجتمع الدولي، تحقيق تفكيك الكيان الصهيوني العنصري.

- خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، يقوم على فكرة إنشاء دولة واحدة لجميع مواطنيها، يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية. فالدولة ثنائية القومية تعني وجود مجتمعين منفصلين اثنيًا وثقافيًا، لكن في إطار دولة واحدة. وفي هذه الدولة إما تتولي الأغلبية حكم الدولة على أن تتمتع الأقلية بحقوق أقل، أو أن تجنح الأغلبية إلى نوع من الدولة العصرية، حيث تتمتع الأقلية بحقوق متساوية مع الأغلبية، لكن ذلك يتطلب وجود نظام سياسي توافقي يضمن عدم طغيان الأغلبية على الأقلية.

- لا تمثل إسرائيل (كدولة صهيونية) نموذجًا ديمقراطيًا عالميًا أو حتى إقليميًا يمكن الاحتذاء به، بل على العكس تمامًا تمثل نموذجًا عنصريًا منفّرًا، كما لا تعبر عن ديمقراطية منقوصة كما يحلو للبعض وصفها، بقدر ما تعبر عن حكم استبدادي عنصري إجرامي إقصائي وإحلالي مغلق، ورافض للآخر المختلف بالشكل واللون والعقيدة والرأي، رغم الممارسة الانتخابية الدورية.

- إنّ التلويح بفكرة الدولة الواحدة أو ثنائية القومية يأتي كحل بديل لخيار فشل حل الدولتين، الذي قضيت عليه إسرائيل، ويهدف للاستفادة من العوامل الديمغرافية التي تعطي الغلبة للعرب الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بعد أن أصبحوا 51 % من مجموعة السكان في الأراضي غرب النهر، والهروب من الفشل المتكرر لجهود التسوية؛ بعد أن أفشل اليمين الديني الحاكم في

إسرائيل خيار حل الدولتين، عبر سياسة الاستيطان والتهويد، والتملص من أسس التسوية السياسية.

التوصيات:

- لا يجب على المستوى السياسي التلويح بخيار حل الدولة الواحدة باعتباره خيار صالح لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بل يمكن التلويح به على المستوى الأكاديمي والفكري ولا يجب التلويح به على المستوى الرسمي، كون أن ذلك سيرسل إشارات سلبية "لإسرائيل" أن الفلسطينيين مقبلين على انعطافه وإعادة تموضع جديدة للهدف الاستراتيجي.
- يجب الانتباه أن خيار الدولة الواحدة في حالة تبنيه سوف يتطلب استراتيجيات نضالية جديدة، تختلف عن القائمة الآن، فهو سوف يتطلب إنهاء لخيار التدويل والرعاية الدولية لعملية السلام، وسوف يجُنب خضوع الأراضي الفلسطينية للقانون الدولي، كما أنه سيوفر الفرصة لإسرائيل للهروب بشكل سِلسّ من تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تؤكد على فلسطينية الأراضي المحتلة عام 1967، واعتماد النضال السلمي للمطالبة بحقوق مدنية واجتماعية متساوية مع المواطن الإسرائيلي، وليس المطالبة بحقوق سياسية وحق تقرير المصير إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب العربية

- دويدري، رجاء، وحيد، (2000): **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، (دار الفكر، دمشق).
- عبد المجيد، وحيد، (1994)، **القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا**، الطبعة الأولي (دار القارئ العربي، القاهرة،).
- المنوفي، كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الطبعة الأولى، (دار الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت).
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، (1979)، **موسوعة السياسة، الأجزاء** 1، 2، 3، 4، 5، 6، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت).

ثانيًا: الرسائل العلمية

- زيد، أمينة، رمضان (2013) **نموذج الدولة الواحدة وأثرة على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الفرص والتحديات)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس فلسطين).

ثالثا: المجلات الدوريات العلمية

- البرغوثي، عمر، (2008)، **الدولة العلمانية هي الحل الأمثل والوحيد**، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، بيروت).
- بركة، محمد(2005)، **بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين: الاستقلال ليس رفاهاً.. إنه ضرورة**، (مجلة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم).
- الدجاني، أحمد صدقي (1986)، **مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي – الإسرائيلي في الثمانينيات**، (سلسة أوراق فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت).
- شعث، نبيل، (1971) **فلسطين الغد**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد الثاني، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت).
- عدوان، كمال (1973) **فتح الميلاد والمسيرة**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت).
- غانم، أسعد(2005) **مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب**، (مجلة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم).
- محيسن، تيسير، (2012)، **هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية خيارًا واقعياً**، (منتدى غزة الخامس للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين).
- نصر الله، تيسير(2005)، **الدولة ثنائية القومية.. وجهات نظر**، (مجلة حق العودة العدد (13–14) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين –بديل، بيت لحم).

رابعاً: الدراسات والأوراق المنشورة

- فرسخ، ليلى(2015)، **بدائل التقسيم في فلسطين: التحديات السياسية وأطر العمل**، (تم تقديم هذا البحث إلى مشروع إقامة الدولة في فلسطين، معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت).
- القدوة، ناصر، (2020)، **مرة أخرى.. الدولة الوطنية والثبات عليها هو الأساس**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين).
- كيالي، ماجد(2019)، **من الصراع على الأرض إلى الصراع على الحقوق**، (مركز الناطور للأبحاث والدراسات، عمان).
- المصري، مازن(2015)، **دراسة تقييمية للأطر الدستورية الممكنة لخيار الدولة الواحدة**، جامعة مدينة لندن (2015 City University London).

خامسا: مواقع الانترنت

- أبو فخري، صقر: **الدولة ثنائية القومية في فلسطين.. واقع الحال والمحال**، (موقع عرب 48، الداخل المحتل، 22 أكتوبر 2018) متاح: https://bit.ly/39B8bfz
- إبراش، إبراهيم: **ما وراء عودة الحديث الآن عن دولة ثنائية القومية في فلسطين ؟**،(وكالة سما الإخبارية، غزة فلسطين 12 أكتوبر 2012)، متاح على: https://bit.ly/3jWrxRj
- أبو العمرين أحمد: **الدولة الواحدة ثنائية القومية.. هل هو طرح واقعي؟؟**، (موقع عربي 21، 8 أغسطس 2018)، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2DiBkzW
- جابر حيان: **ديمقراطية الدولة الصهيونية.. حقائق منقوصة**، موقع عرب 48، 19 يوليو 2020، متاح: https://bit.ly/33vp9ez
- الخطيب، ناجي: **عودٌ على بدء... حول بعض القضايا الخلافية ما بين دعاة "الدولة الواحدة"**،(موقع زمان، 10 يوليو 2020)، متاح: https://bit.ly/3k3uclR
- سامي، حسن: **هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية؟**، (جريدة العربي الجديد، لندن، 26 يوليو 2020).
- كيالي، ماجد: **الدولة ثنائية القومية كعنوان للصراع الفلسطيني . الإسرائيلي**، (موقع ميدل إيست أونلاين، 23 أغسطس 2003)، متاح : https://bit.ly/308sbmO

سادسًا: المراجع الأجنبية

- Erakat, Noura:**(2019), Justice for Some: Law and the Question of Palestine. Stanford**, California: Stanford University Press.
- Hirst, David:(1977), **The Gun and The Olive Branch;** The Roots of violence in Middle East, London, Future.
- Huntington. Samuel : (1975) "Political Order in Changing Societies" (Bombay: Vatkis Feffer and Siman Pri vate L.T.D.
- James Tully" : (2000)**Transformative Constitutionalism and the Common and Customary Law Cambridge** Camrbidge) University Press.
- Patrick Wolfe (1994): **Nation and MiscegeNation: Discursive Continuity in the Post**–Mabo ErK.